ثمن الإصلاح.. كتاب يرصد أطروحات الإصلاح السياسي الممكنة في مصر

اخبار الخليج 21-03

القاهرة - محمد شعبان مـــــــن: وكالة الصحافة العربية

هو د. عبدالمنعم سعيد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني.. وصاحب اطروحات خاصة حول عملية الإصلاح التي يرى أنها تبدأ بإصلاح الصفوة من المثقفين الذي سيترتب عليه تغيير الشارع.. وله العديد من المؤلفات التي تعبر عن آرائه في هذا المضمار. لا صوت يعلو فوق صوت الإصلاح بعد أن صار عنوان المرحلة التي يعيشها العالم في السنوات الماضية بعد الزلزال المخيف الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. ولا صوت يعلو فوق صوته أيضاً بعد أن قفزت قضيته مرة واحدة على قمة أعمال الجامعة العربية.. من هذا المنطلق يأتي كتاب» ثمن الإصلاح.. أهمية التفكير الجاد في مستقبل مصر« للدكتور عبدالمنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ليرصد أهم جوانب هذه القضية التي باتت تشغل مساحة كبيرة من الاهتمام على صعيد الوطن العربي بشكل عام ومصر تحديداً .

في رؤيته للإصلاح يؤكد د.عبدالمنعم أن اللحظة الراهنة من تاريخنا هي المناسبة لتحقيق الإصلاح المنشود لمجتمعاتنا العربية.. ولكن هذا الاصلاح ينطوي على معادلة صعبة تتمحور حول صعوبة الاختيار العملي بين ما ينبغي تغييره وما ينبغي الحفاظ عليه.. وبعبارة أخرى.. كيفية تحقيق الاصلاح والتغيير إلى الأفضل مع المحافظة على استقرار المجتمع وتوازنه وتجنب أي حالات من عدم الاستقرار أو الفوضى. وبناء على ذلك يوضح الكاتب أن الإصلاح لن يتم تحقيقه إلا من خلال أثمان تدفعها الأمم الراغبة في ذلك.. يأتي على رأسها اتخاذ القرار في الوقت المناسب مع عدم إحداث أي ارتباك في أوضاع المجتمع وأن تكون فترة الارتباك - إن وجدت - في حدها الأدنى.. أما الثمن الثاني فهو الموازنة بين الطبقات الاجتماعية والسياسية من أجل الحفاظ على تماسك المجتمع كله.. والثمن الثالث هو كيفية التعامل مع «أجندات» الإصلاح التي يسعى بعض القوى الأجنبية إلى فرضها على المجتمعات ولعل أبرز مثال على ذلك مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية. ذرائع عديدة ويشير الكاتب إلى أن الرافضين للإصلاح سواء من المثقفين أو السياسيين في المنطقة العربية يتذرعون بعدة ذرائع لنسف أي جهود رامية لتحقيق التحول المنشود مثل ربط الإصلاح بالولايات المتحدة الأمريكية ومن بعدها سلسلة طويلة من القوى الاستعمارية والامبريالية وهذا كاف لقتل أي اتجاه للإصلاح لأنه سيعمل على تعميق الإحساس بأن هذا الإصلاح مصدره خارجي وهو يهدف في الأساس إلى التدخل في الشئون الداخلية للبلدان العربية وصرف النظر عن القضية الفلسطينية التي تعتبر قضية العرب المركزية.. كما يتذرع الرافضون للإصلاح أيضاً بأن الظروف غير مواتية وهي حجة مرنة يمكن استخدامها في كل الأوقات ..أما الحجة الثالثة التي من الممكن أن تصيب الإصلاح في مقتل فهي الخوف والفزع من النتائج غير المحسوبة للتغيير وما يترتب من احتمالات عدم الاستقرار الداخلي والخارجي.. وتتركز الحجة الرابعة للرافضين للإصلاح فيما يسمى «الخصوصية» ومفادها أن أي تصور للإصلاح قد لا يصلح في بلد بعينه ولكنه يصلح في بلدان أخرى وبالتالي فإن الدول العربية لا ينفع معها ما ينفع في بلدان أخرى.. ولعل أخطر ما يواجه الإصلاح هو الحجة الخامسة التي تقول إن الإصلاح قد حدث بالفعل ومن ثم فلا توجد هناك حاجة إلى حديث جديد عن الإصلاح.. ويستدل على ذلك اصحاب هذه الحجة بالتحسن في بعض الأوضاع التعليمية والصحية والبنية الأساسية .

الظروف الموضوعية وفي حديثه عن الديمقراطية يقول الكاتب إن تأجيلها – كما يطالب البعض – حتى تتوافر الظروف الموضوعية اللازمة من تعليم وغنى وتقدم اقتصادي – لا توجد سابقة تاريخية عليه.. بل إن تحقيق كل ما تقدم هو نتيجة للديمقراطية وليست بالضرورة شرطاً لها ولا يوجد ما يدل على أن استبعاد الديمقراطية سوف يؤدي إلى حدوث الرخاء المتوقع أو إلى ارتفاع مستويات التعليم. ويتناول المؤلف دور الأطراف الخارجية والقوى العالمية في إحداث الإصلاح المنشود في العالم العربي حيث يشير إلى المبادرة الأمريكية التي سبق أن طرحت في الاطار عينه مؤكداً أن الإصلاح يستحيل من الناحية العملية إلا أن يكون عربياً ومن داخل العالم العربي ذاته ومن خلال مناهجه السياسية ومؤسساته القانونية وجماعاته الفكرية. ويوضح الكاتب أنه لا يكفي أن نشهر عن حق راية الرفض للأفكار الأجنبية حتى لو كانت لا تزيد على ما هو مطروح بالفعل في الداخل وإنما – وهو الأهم – أن نشهر برنامجاً متكاملاً للإصلاح السياسي والاقتصادي .ويرى الكاتب أن هدف التغيير في النهاية هو أن تكون المؤسسات القائمة في المجتمع قادرة على تحقيق التغيير المستمر من دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية أو ثورات اجتماعية لتحقيق انتقال المجتمع والدولة من وضع أدنى إلى آخر أعلى.. وإذا كانت إجراءات التكيف السياسي سوف تولد مطالب جديدة على النظام السياسي كله كما أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي تفرض مطالب جديدة هي الأخرى فإن ذلك يطرح تساؤلاً مهماً هو.. هل تستطيع مؤسساتنا الراهنة بأشكالها الحالية ومسئولياتها المقررة أن تقوم بأعباء «التغيير المستدام« و«الإصلاح الدائم« اللذين يتمان من خلال المؤسسات الدستورية وليس من خارجها؟ ويضيف د. عبدالمنعم سعيد: إن معنى ذلك أنه إذا استبعدنا كل مجالات التدخل الأجنبي واتفقنا على التدرج والمضي قدما في مسيرة الإصلاح فإن الهدف النهائي هو اصلاح المؤسسات التشريعية والقانونية والسياسية القائمة في المجتمع وتفعيلها بحيث تتجاوب بكفاءة مع المطالب المتصاعدة من الجماعات الاجتماعية المختلفة. وجهتا نظر ويتطرق الكاتب إلى الجدل الفكري الذي احاط بتعديل المادة الـــ 67 من الدستور حيث برزت مدرستان نظرتا إلى هذا التعديل: فالأولى كانت ترى أن ما يجري هو نوع من «البلبلة« و«الاضطراب« جاء فجأة على ساحة لا تعرف إلا وجود الوضوح واليقين فإذا بها تمتلئ بالشك والضباب حول مستقبل النظام السياسي المصري.. أما المدرسة الثانية فكانت ترى أن ما يجري هو عودة الأنشطة السياسية إلى مصر مرة أخرى بعد أن اصبح التنافس متاحاً .

ويشير الكاتب إلى أن انصار المدرسة الأولى جاءوا من صفوف البيروقراطية ومن تحالف معها بالفكر أو المال وهؤلاء يسعون إلى «فض المولد« بسرعة ومطالبة الجمع بالانفضاض حتى لا يختلط الحابل بالنابل.. أما انصار المدرسة الثانية فقد جاءوا من اتجاهات متنوعة اشتد بها الشوق إلى وطن تكون فيه السياسة مثلها مثل السياسة في الدول المتقدمة حيث يجرى تدبير الشئون العامة في قاعات التداول والتدبير والحصافة وليس تحت تأثير قرع طبول الأناشيد والشعارات الحماسية. ويضيف الكاتب أن الهدف من تعديل الدستور لابد أن يحقق مطلبين أساسيين.. الأول هو أن يقدم حاكماً قوياً قادراً على قيادة البلاد نحو مستقبل كبير يليق بها وبتاريخها وهذا لن يحدث ما لم يكن الرئيس حاصلاً على الشرعية الكاملة من خلال انتخابات مباشرة وتنافسية ومتكافئة ومفتوحة ..أما المطلب الثاني فهو أن يكون ديمقراطياً بمعنى قدرة الناس على الاختيار والمراقبة والمساءلة والمشاركة في صنع القرارات والتشريعات المؤثرة في الأمة في حاضرها ومستقبلها. وتحقيق هذين المطلبين – كما يوضح الكاتب – لن يتأتى إلا من خلال نظام جمهوري رئاسي من خلال مؤسسات رئاسية قوية قادرة على إدارة البلاد والسلطات التنفيذية والإشراف عليها وتحمل المسئولية عن أعمالها. ويشير الكاتب إلى ما يسمى» الجيل الثالث من الاصلاحات السياسية« موضحاً أن خبراء الاتصالات يتحدثون عن الجيل الثالث من أجهزة الاتصالات وخبراء الاقتصاد يتحدثون عن الجيل الثالث من الاصلاحات الاقتصادية.. وبالنسبة إلى السياسة

فإن الأمر لا يختلف كثيراً حيث تعيش مصر الآن الجيل الثاني من الإصلاحات السياسية.. فالجيل الأول عاش الإصلاح السياسي خلال السبعينيات عندما انتقلت البلاد شكلياً من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعدد الحزبي مروراً بعدد من المتغيرات السياسية حتى تعديل المادة الـــ 67 من الدستور ..أما الجيل الثاني فقد ظهر فور تعديل المادة الـــ 67 حيث طالب هذا الجيل بمناخ جيد لممارسة العمل السياسي من خلال حياد وسائل الإعلام وتهيئة الأجواء المناسبة لمنافسة سياسية شريفة تمهد الانتقال للجيل الثالث حيث التغيير السياسي والديمقراطية المنشودة .